التدريب ودوره في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

Training and its Role in Combating Transnational Organized Crime

كمال بوبعاية [1]*، السعيد برابح[2]

[1]كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، b.hicham28@yahoo.fr

[2]كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، Said_berrabah@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ القبول: 2021/05/31 تاريخ النشر: 2021/06/20

ملخص:

توافقت معظم الوثائق الدولية والوطنية ذات الصلة بموضوع الجريمة المنظمة على بلورة العديد من التدابير التي أعدت لغرض تعزيز قدرة الأجهزة المكلفة في مجال مكافحة الجرائم المنظمة، ومن بينها الجهاز الامني والقضائي التي أصبحت هذه الاخيرة في ظل التحولات المختلفة في ارتكابها تشكل هاجسا للتصدي لها، ولمواجهة هذا التحدي كان لا بد من وضع الاستعدادات اللازمة لذلك، ومنها العمل على تدريب رجال تنفيذ القانون الذي له أهمية كبرى في مواجهة هذه الجرائم التي استفحلت بشكل رهيب.

كلمات مفتاحية: تدريب، مكافحة، الجريمة المنظمة، مظاهر، متطلبات.

Abstract:

Most of the international and national documents related to the topic of organized crime have agreed to crystallize many measures prepared for the purpose of strengthening the capacity of the mandated agencies in the field of combating organized crime, among them the security and judicial apparatus, which has become the latter in light of the various transformations in its commission that constitute an obsession to address it, and to confront this The challenge It was necessary to prepare the necessary preparations for this, including work on training law enforcement officers, which is of great importance in facing these terribly raging crimes.

Keywords: training; combat; organized crime; appearances ; requirements.

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة :

إن ظهور أنماظ جديد من الجرائم ومن بينها الجريمة المنظمة، وإستنادا لما أثبته الواقع العملي يشكل عبئا ثقيلا على عاتق جميع أجهزة العدالة الجنائية، لذلك ترتبط عملية مكافحة الجريمة المنظمة بوجود أجهزة تتألف من عناصر مادية وبشرية، وبما أن العنصر البشري هو العنصر الذي يتميز بالإبداع والإكتشاف، لذا كانت المسؤولية الأكبر الملقاة على عاتقه في منع وكشف الجرائم المنظمة.[1]

وبغية مواكبة ما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية في إرتكاب الجرائم المنظمة بطريقة تختلف عن الجرائم التقليدية، إتجهت السياسات الجنائية الحديثة إلى تزايد الإهتمام بتدريب العنصر البشري، فالحاجة اليوم تستدعي توافر رجال لهم دراية كاملة بمختلف أبعاد الجريمة.

لأجل ذلك كان لا بد أن تكون تلك الأجهزة على مختلف أنواعها على درجة كبيرة من الكفاءة والمعرفة والقدرة على كشف غموض تلك الجرائم والتعرف على مرتكبيها بسرعة ودقة متناهيين، وهذا لن يتحقق إلا بالتدريب.

وعليه فإن موضوع هذا المقال يهدف إلى البحث عن الدور الذي يلعبه نظام التدريب في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؟

وقصد الإحاطة والإلمام بكافة جوانب موضوع ومن ثمة معالجة الاشكالية المطروحة، تقتضي هذا الدراسة توضيح الإطار المفاهيمي للتدريب وذلك في (المحور الأول)، في حين نتطرق إلى تحديد الدور الذي يلعبه التدريب في كشف ومنع الجريمة المنظمة (المحور الثاني)، معتمدين في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي.

2. مفهوم التدريب

يلعب التدريب دورا هاما في حياة الإنسان في عصرنا الحاضر، حتي يمكننا القول بأننا نعيش عصر التدريب، فقد زاد الاهتمام بالتدريب بمختلف جوانبه الفنية والتكتيكية فقد أضحي ضرورة للفرد المتدرب وللمنظمة التي ينتسب إليها في آن واحد، سواء كانت منظمة مدنية أو عسكرية أو حكومية تعمل في قطاع العدالة أم في غيره، فهو أحد العناصر الأساسية لزيادة كفاءة العنصر البشري ويرفع من انتاجيته ويحقق التنمية بمفهومها الشامل.

وعليه ستنصب دراستنا في هذا المحور وفق مطلبين، الاول يتعلق بتعريف التدريب، بينما نتناول في الثاني نطاق التدريب من حيث الاشخاص المكلفة بمنع وكشف الجرائم المنظمة، وذلك حسب النموذج الآتي:

1.2. تعريف التدريب

يقتضي موضوع هذا المقال، التطرق إلى المدلول الفقهي لتدريب، ثم نتطرق إلى مرجعية نظام التدريب لما لهما من أهمية في تحديد أحد أهم مصطلحات هذا البحث.

1.1.2.المدلول الفقهي لتدريب

عديدة هي المحاولات الفقهية التي قيلت بشأن نظام التدريب، وكل تعريف يعكس وجهة نظر واضعه والزاوية التي ينظر منها إلى هذا النوع، وإن كان الهدف منها واحد ألا وهو الوقاية ومكافحة الجريمة، وهو ما يجعل استعراض كافة التعريفات الفقهية التي قيلت في هذا الصدد مستحيلا.

فيذهب جانب من الفقه إلى أن نظام التدريب بأنه:"عملية يكتسب فيها المتدرب المعارف والمهارات والاتجاهات، من خلال جهد منظم ومخطط، يهدف إلى تغيير سلوكه بشكل إيجابي، مما ينعكس على الإرتقاء بمستوى أدائه في مجال عمله الحالي والمستقبلي."[2]

ويقدم آخرون تعريف مشابها على النحو التالي:"نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة تشمل المعلومات والخبرات والمهارات والسلوك والإتجاهات بما يؤهل الفرد أو الجماعة القيام بأعمالهم بكفاءة عالية وإحساس متزايد بالأمن والإستقرار."[3]

وهناك من عرفه بأنه:"جهد منظم يهدف إلى تطوير قدرات الأفراد وتغير سلوكهم وذلك من أجل الأهداف المحدد سلفا."[4]

ونرى من وجهة نظرنا، أن هذا التعريف وإن كان موجزا إلى حد كبير إلا أنه أشمل من التعاريف السابقة، حيث حدد الجهة المتلقية التدريب والأهداف المتوخاة منه والتي هي مخطط ومحددة سابقا.

وفي الأخير، لو دققنا في هذه التعريفات الفقهية يتضح لنا بأنه بالرغم من الاختلاف في الألفاظ والمصطلحات، إلا أنها تتفق على أن الهدف من التدريب هو الإرتقاء بالمهارات والقدرات الفردية أو الجماعية، والعمل على تغير الإتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المراد تحقيقها هذا من جهة،

ومن جهة أخري، أن التدريب قد تكون الفائدة منه موجهة للفرد أو الجماعات (المؤسسة) أو المجتمع ككل فهو يؤدي إلى زيادة كفاءتهم وزيادة الثقة في النفس والإحساس بالأمن والاستقرار.

2.1.2.مرجعية نظام التدريب

لكي تستطيع الأجهزة إنفاذ القانون مواكبة وملاحقة أساليب الجريمة المنظمة أشارت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى أهمية أن تمر الأجهزة بمرحلة تطورية عصرية، ويكون ذلك في إطار قيام الدول الأكثر تطورا في هذا المجال بتسهيل عمليات التعاون مع أقرانها الأقل خبرة وقدرة فنية لأنها تشترك معها في المشاكل الناتجة عن هذا الظواهر الإجرامية.[5]

ولتدعيم ذلك، نصت المادة 29 من اتفاقية السابقة الذكر الخاصة بالتدريب والمساعدة الفنية على أن تعمل كل دولة طرف قدر الضرورة على إنشا أو تطوير أو تحسين برنامج تدريب خاص بالعاملين في أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون ومن بينهم أعضاء النيابة العامة وقضاة التحقيق وموظفو الجمارك وغيرهم من العاملين المكلفين بمنع وكشف ومكافحة الجرام المشمولة بهذه الاتفاقية.

2.2 نطاق التدريب الاشخاص المكلفة بمكافحة الجريمة المنظمة

يتوجب تحديد العناصر البشرية التي يستلزم تدريبها لمواجهة الجرائم المستحدثة على وجه الدقة في ظل قدرة العصابات الإجرامية على التكيف مع مستجدات عصر التكنولوجيا، لذلك تتعدد العناصر المطلوب تدريبها بتعدد الأجهزة والمؤسسات التي تتعرض لتهديدها والتي يقع على عاتقها مسؤولية الوقاية ومكافحة.[6]

وعليه سنعني في هذا الفرع بدراسة نطاق التدريب من حيث الأشخاص المراد تدريبها، بدءا بتدريب عناصر الأجهزة الأمنية بإعتباره الأجهزة التي تكون في الواجهة، ثم تدريب عناصر أجهزة العدالة.

1.2.2. التدريب الأمني

يعتبر تدريب عناصر الأجهزة الأمنية، أمر في غاية الأهمية تفرضها الظروف الأمنية المعاصرة، فالساحة الدولية تشهد حاليا أزمات سياسية واقتصادية ترتب عليها أنشطة بالغة التعقيد، إذ ظهرت أنشطة إجرامية منظمة ومدربة تدريبا متقدما على أحدث التقنيات الحديثة في أساليبها، وعليه يقتضي الأمر إعداد عناصر على درجة عالية من التدريب والتأهيل تفوق في قدرتها وتدريبها تلك المنظمات والنشاطات.[7]

وعليه سننتناول تعريف التدريب الأمني، ثم نتناول أساليب المعتمدة في التدريب الأمني.

1.1.2.2 تعريف التدريب الأمني:

لا يوجد تعريف متفق عليه للتدريب الامني، بالرغم من تعدد التعاريف المتعلقة به فأعتبره البعض بأنه "هو كل ما يمكن الأجهزة والمؤسسات المعنية بالوقاية من الجرائم المستحدثة، من مواجهتها والتصدي لها بوعي عال وإدراك ناضج وقدرة عالية وكفاءة رفيعة المستوى، من خلال إعداد وتأهيل عناصرها وفقا لأحدث الأساليب وأدقها وبتقنيات تأهيلية متطورة تنسجم وتتقدم على الأساليب الجنائية وتفوقها في القدرة على منعها وكشفها وتشخيص مرتكبيها."[8]

كما اعتبره البعض الأخر بأنه:" تلك الجهود العلمية والعملية النظرية والتطبيقية التي تقوم الادارات التدريبية التابعة للأجهزة الأمنية والمتعاونة معها لتحديد احتياجاتها الفعلية من التدريب، وتصميم برامجها وتنفيذها وتقديمها وتطويرها بهدف إكتساب متدربيها من الضباط والأفراد والمدنيين العاملين معهم المعارف وتنمية المهارات وغرس الميول والقيم الإيجابية وتعديل السلوكيات وتحسين الكفاءات وتمكين المؤسسات من معالجة إشكالياتها ومواجهة تحدياتها وتحقيقا للأهداف الأمنية التي أنشئت من أجلها بفاعلية وكفاءة.[9]

وعلى العموم، نرى بأن التعاريف السابقة وإن كانت تتميز بإطناب الإ أنها تعتبر تعاريف جامعة وشاملة لمفهوم التدريب الأمني، لأنها إشتملت على كافة العناصر الأساسية المتضمنة لمفهوم التدريب الأمني المتمثلة في مجال العملية التدريبية ومراحلها وبيان أهدافها، والجهات المشاركة فيه، فالتدريب الأمني له خصوصية تميزه عن سائر مجالات التدريب الأخرى.

2.1.2.2. الأساليب المعتمدة في التدريب الأمني:

وتجدر الاشارة، إلى أنه تتحدد الطرق والأساليب المعتمدة في عملية التدريب الأمني في أسلوبين أولهما: أسلوب النظري أو ما يسمى بالأساليب التقليدية، وتتجسد في أسلوب المحاضرة وأسلوب الندوة الموجهة والحرة، وأخيرا أسلوب المناقشة، أما الأسلوب الثاني فهو الأسلوب التطبيقي وهي الأساليب الحديثة، وهو أسلوب يعتبر أكثر فعالية في تدريب رجال الأمن فهو يكسبه المهارات والخبرات المطلوبة والثقة في النفس وتستخدم فيه عدة أساليب هي: أسلوب دراسة حالة، لعبة الأدوار، المباريات الإدارية، المحاكاة، ورش عمل، المختبرات وأخيرا أسلوب الحاسب الالي.[10]

وما ينبغي الإشارة إليه، إلى أن هناك من يرى بأنه يجب أن تسبق عملية التدريب الأمني عملية بالغة الأهمية، ألا وهي عملية إنتقاء العناصر الأمنية المراد تدريبيها ومن ثمة تستمر عملية تأهيلهم طيلة مدة خدمتهم فيها.[11]

2.2.2. تدريب رجال القضاء:

يعد التدريب وسيلة من الوسائل المهمة لإحداث تغيير في الاتجاهات والسلوك لدي المختصين في العدالة الجنائية، والذي قد يكون موجها إلى المستعملين كالمدعين العمومين والقضاة وغيرهم، كما يمكن أن يكون موجها نحو المدربين كمعلمين أو مرافق التدريب.

كأبرز مثال يساق في هذا المقام، فإن الاهتمام بتدريب فرق متخصصة في التحقيق وتزويدها بالعلم والوسائل التقنية الحديثة التي تشكل الية من اليات وميكانيكية في مكافحة الجريمة المنظمة التي أصبحت ضرورة ملحة لدرء خطر الجريمة.[12]

لعل أبرز وأهم الجهود الدولية التي تسجل في هذا السياق، هو ما توصلت إليه إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابر للحدود الوطنية من خلال نصوصها التي تضمنت من خلالها على ضرورة إنشاء أو تطوير أو تحسين برنامج تدريب خاص للعاملين في أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون، ومن بينهم أعضاء النيابة العامة وقضاة التحقيق وموظفي الجمارك وغيرهم من العاملين المكلفين بمنع وكشف الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.[13]

وصفوة القول وخلاصته، أن غرس وتطوير الثقافة التدريبية وسط رجال القانون والشرطة وربطها بالثقافة القانونية والشرطية التقليدية، يكفل للأجهزة الأمنية ولسلطات التحقيق النجاح الباهر في مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

3. التدريب كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

يعتبر التدريب من أقدم أساليب المعتمدة في مكافحة الجريمة المنظمة، غير أن التطور الحاصل في المجال التكنولوجي ووسيلة إرتكاب العصابات الإجرامية للأنشطتها الإجرامية، الأمر الذي حتم من ضرورة تزايد الإهتمام بتدريب الإجهزة المكلفة بالمكافحة.

وعليه سنقسم هذا المحور بالتحليل والتفصيل إلى مطلبين، يتناول الأول مظاهر دور التدريب في مكافحة الجريمة المنظمة، وفي الثاني نتناول فيه متطلبات نجاح التدريب لمواجهة الجريمة المنظمة، وذلك حسب النموذج الآتي:

1.3 مظاهر دور التدريب مكافحة الجريمة المنظمة:

تتجلى مظاهر التدريب وتزايد الإهتمام بإعداد العنصر البشري لمواجهة الجرائم المنظمة في العديد من النواحي أهمها نستعرضها وفق فرعين، نتناول التدريب وسيلة لتأهيل السلوكي ومسايرة تطورات العصر، ثم نتناول التدريب وسيلة لتبادل الخبرات ووسيلة من الوسائل التطبيقية.

1.1.3.التدريب وسيلة لتأهيل السلوكي ومسايرة تطورات العصر

تبدو أهمية التدريب وضرورته في أنه من ناحية يعد الوسيلة الفعلية في تأهيل السلوكي لمتلقي التدريب، ومن ناحية أخرى لمسايرة تطورات العصر.

1.1.1.3. التدريب وسيلة لتأهيل السلوكي:

أن الهدف من البرامج التدريب هو تغير الأنماط السلوكية لرجال تنفيذ القانون هذا من جهة، وقد يكون سبب في اكتشاف قيادات المستقبل لأجهزة الأمنية فالتدريب وسيلة من الوسائل الإيجابية التي تمنح الفرد الفرصة للتعبير عن نفسه، والإشتراك بالمناقشة والحوار والتحليل في مسائل ومشاكل عملية وفنية وعلمية من جهة أخرى.[14]

وتتمة لما سبق، تكمل أهمية التدريب كذلك في كونه يعد الوسيلة الأمثل في تحقيق التناسب بين قدرات رجال تنفيذ القانون وبين جسامة الجرائم وخطورة نتائجها.

2.1.1.3 التدريب وسيلة لمسايرة تطورات العصر:

أن الهدف من التدريب هو إدخال تحسينات فضلا عن الإرتقاء بالمهارات لدي موظفي إنفاذ القانون وسلك القضاء دعما لفعالية الأنظمة الوطنية للعدالة الجنائية.[15]

وجلي وواضح، أن تطورات العصر وعلى الأخص منها تلك التي تتسم بتقنيات حديثة، يستدعي بالضرورة تكوين أشخاص على مستوى عال من الدراية والخبرة بأدق التفاصيل عن هذه التقنيات[16]، فضلا على أن التحديات الامنية الراهنة المتنوعة وغيرها من العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية تتطلب بضرورة توافر مهارات أساسية لمواكبة هذه المتغيرات.[17]

والجريمة المعلوماتية أبرز مثال على ذلك، إذ وجدت أجهزة العدالة الجنائية من سلطات أمنية وسلطات تحقيق ومحاكمة صعوبات جمة، بسبب نقص الدراية بأساسيات التعامل معها، مما إعداد برامج

تدريب وتأهيل لهذه الكوادر من الناحية الفنية التي تمكنهم من تحقيق المهمة المطلوبة، إلى حد أن هناك بعض التشريعات دعت إلى ضرورة وجود شرطة ونيابة مختصة في هذا المجال.[18]

فمن الأمور المهمة، أن تعمل دول العالم على تكييف الأجهزة الأمنية المختصة بمتابعة الجريمة المنظمة بتزويدها بالمهارات الفنية المرتبطة بالأحداث العالمية والمحلية عن طريق توفير قاعدة بيانات حديثة من أجل إتاحة الفرصة لكوادر الأمنية عموما وكوادر مكافحة الجريمة المنظمة خصوصا للإطلاع على المستجدات العلمية والتقنية في مجال الجرائم المنظمة.[19]

2.1.3: التدريب وسيلة لتبادل الخبرات ووسيلة من الوسائل التطبيقية

تبدو أهمية التدريب وضرورته في أنه من ناحية يعد الوسيلة لتبادل الخبرات، ومن ناحية أخرى يعد من الوسائل التقليدية.

1.2.1.3.التدريب وسيلة لتبادل الخبرات:

تبدو أهمية التدريب بإعتباره الوسيلة الناجحة التي تكفل الاستفادة من مهارات وتجارب الآخرين من خلال التوسع في ايفاد بعثات تدريبية داخلية وخارجية لإعداد مدربين في موضوعات ذات الصلة بوسائل وأساليب ارتكاب الجرائم المنظمة.[20]

وفي هذا الخصوص، وبما أن الجريمة المنظمة ليست مشكلة فردية تهم الدولة لوحدها، بل تهم المجتمع الدولي برمته ونظرا لطبيعتها الدولية، فإنه توجب ضرورة توحيد وتبادل الخبرات في مختلف المسائل الأمنية[21]، ونذكر في هذا الصدد أن الدولة الجزائر وكبقية دول العالم قامت في اطار التعاون الدولي بتبادل الخبرات التدريب والتكوين في مسائل أمنية مختلفة، تبين الاحصائية أن الجزائر خلال عشرية كاملة سجلت ستة وعشرين (26) تبادلا تكوينيا مع دول عربية مثل : المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ، ومن بين ستة وعشرين تبادلا في مجالات أمنية مختلفة كانت هناك ثمانية (8) تبادلات في مجال المخدرات، بينما بلغ حجم تبادل مع الدول الاجنبية مثلا فرنسا الى اثنين وستين (62) تبادلا تكوينيا في شتى مجالات الأمنية.[22]

2.2.1.3 التدريب وسيلة من الوسائل التطبيقية:

يعد التدريب الوسيلة الملائمة والفعالة لوضع المعارف العلمية موضع التطبيق الفعلي، والتعرف على الأخطاء والسلبيات التي يمكن أن يكشف عنها التطبيق العملي للقوانين والأنظمة واللوائح ووضع الحلول الكفيلة بتجنبها.[23]

مما تقدم يمكن القول، بأن نجاح التدريب في تحقيق المظاهر السابقة يبقي مرهون بتوفير مقومات والمتطلبات التي تكفل تحقيق الهدف منه، وهو ما سوف نستعرضه

2.3 متطلبات نجاح التدريب لمواجهة الجريمة المنظمة:

أن ممارسة التدريب كنشاط للوصول لتحقيق الأهداف المرسومة لها، يعد أمرا ليس كافيا بل لابد من توافر مقومات متناسقة ومكملة لبعضها البعض التي تؤدي فى النهاية الى كسب الرهان من خلال إحداث التغيرات المطلوبة.[24]

وينبغى أن يتوافر لنجاح إجراء التدريب بعض المتطلبات التي تكفل تحقق أهدافها في منع وكشف الجريمة المنظمة والتي نستعرضها حسب النموذج الآتي:

1.2.3 رسم وتحديد الاحتياجات التدريبية وتوافر الإمكانات المادية والبشرية

من بين المتطلبات التي تكفل نجاح التدريب في مكافحة الجريمة المنظمة أن يتم رسم وتحديد الاحتياجات التدريبية، وتوافر الإمكانات المادية والبشرية.

1.1.2.3 رسم وتحديد الاحتياجات التدريبية:

تعتبر عملية تقدير الإحتياجات التدريبية الخطوة أو العملية التي على إثرها يتم تقرير نوع التدريب المطلوب، ومن يحتاج إلى التدريب، ومستوى الأداء المطلوبة لمواجهة مشكلات عملية محددة، وتحسين الأداء الحالي والمستقبلي للعاملين.

ومن زاوية أخرى، هناك من يرى بأنه لكي يتم التعرف على الاحتياجات التدريبية ينبغي أولا تحديد الأهداف الرئيسية التي يشترط فيها أن تتميز بالوضوح والدقة، إذ على قياسها يمكن دراسة نسبة تقبل الأفراد لتلك الأهداف.[25]

وفى إعتقادنا، أنه من الضروري أثناء عملية تحديد الاحتياجات التدريبية الإستعانة بمتخصصين اجتماعيين للمساهمة الفعالة في إعداد وتصميم البرامج التدريبية.

وللعلم، فإن الاعتماد على التنبؤ يحقق للأجهزة المعنية بالمكافحة (أجهزة العدالة، الأجهزة الأمن) الكثير من الفوائد أثناء تحديد إحتياجاتها المستقبلية سواء تعلق الأمر بالعناصر البشرية أو المقومات المادية المطلوبة للقيام بمهامها على أكمل وجه هذا من ناحية، وفى تحديد نوعية التدريب والتأهيل المطلوب

للعناصر البشرية وطريقة إنتقاءها والمواصفات البيولوجية والنفسية والذهنية المطلوبة توافرها التي تتناسب مع المهام المطلوب تحقيقيها من ناحية أخرى.[26]

2.1.2.3 توافر الإمكانات المادية والبشرية:

يتطلب التدريب على منع وضبط الإجرام المنظم التزود بالأجهزة والمعدات والآليات تفوق التقنية في الأجهزة المستخدمة من طرف أفراد العصابات الإجرامية، فمن الضروري للهيئات الأمنية أن تتزود بآليات وأجهزة ومعدات حديثة التي من شأنها أن تكون قادرة على كشف الأساليب الإجرامية المستحدثة ومنع إرتكابها وضبطها.[27]

لذلك فإن تنفيذ البرامج التدريبية وتقيمها متوقفة على توفر الإمكانيات المادية والكوادر المؤهلة للتدريب والقدرة على إستخدام التكنولوجيا المتطورة في البرامج التدريبية، والقدرة على تحديد اثارها البعيدة والقريبة، فضلا عن الرغبة في الإنتفاع من التقدم التكنولوجي وتسخيره لرفع مستوى الأداء لمختلف الكوادر الأمنية.[28]

وفي هذا المقام، فإن هذا الشرط يطرح ويشكل صعوبة في تطبيق هذا الاسلوب في الدول التي تفتقر إلى الإمكانات المادية والبشرية لذلك يجب تعزيز وتقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة كنتيجة لدولية الجريمة وتحقيقا لمتطلبات العدالة الدولية.

وتجدر الإشارة إلى، أنه يشترط للقيام بتكوين هؤلاء العناصر تكوينا متخصصا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، يجب إستحداث معاهد ومراكز تدريب أمنية تحتوي على مؤطرين مختصين في مختلف الميادين القانونية والعلمية، وتزويدها بما تحتاجه من تجهيزات وأجهزة علمية حديثة تكفل لها الأخذ بأحدث ما وصل إليه العلم من وسائل لكشف الجريمة.[29]

ونتيجة لذلك، فإن الدول المتقدمة قامت بإنشاء أجهزة فنية متخصصة تتولى عملية وضع سياسة المكافحة والتنسيق بين مختلف القطاعات، وقامت بتزويدها ووفرت لها كل ما من شأنه دعم عملية التخطيط من تجهيزات المادية والبشرية لازمة لقيام بعملها على أكمل وجه.[30]

2.2.3 توفر القدرة والاستعداد في متلقي التدريب والاعتماد على أساليب البحث العلمي

إلى جانب رسم وتحديد الاحتياجات التدريبية وتوافر الإمكانات المادية والبشرية، يتطلب كذلك لنجاح عملية التدريب توفر القدرة والاستعداد في الشخص المتلقي التدريب، إلى جانب الاعتماد على أساليب البحث العلمي.

1.2.2.3 توفر القدرة والاستعداد في الشخص المتلقي التدريب:

يعد العنصر البشري الركيزة الأساسية لنجاح العمل التدريبي، وبمفهوم المخالفة فإن نقص معارفه وقدراته الشخصية والذهنية والسلوكية يؤدي الى نتائج عكسية سلبية على النتائج التي يهدف التدريب إلى تحقيقها.[31]

ونظرا للتطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العام اليوم، فقد أصبح التدريب التقليدي لا يكفي أن يتوافر لدى رجال العدالة الجنائية الخلفية القانونية وفقط، بل لا بد من إكتساب خبرة فنية في مجال مكافحة الجريمة، ولا تأتي هذه الخبرة دون تدريب تخصصي تراعي فيه القدرات الذهنية والنفسية والعلمية لمتلقي التدريب[32]، فالتحديات الراهنة تستوجب وجود رجل أمن محترف يستوعب الأمن الشامل وأهم المتغيرات الحضارية والتعامل معها بإحترافية.[33]

ولكن في تقديرنا الخاص، نرى أنه طالما أن السياسة المنتهجة في عملية التدريب الامني تكون مبنية على واجب الطاعة والالتزام،فإن ذلك يجعل أداء وإبداع وابتكار متلقي التدريب محدودا ومقيدا.

2.2.2.3 الاعتماد على أساليب البحث العلمي:

من دون شك، أن البحث العلمي يعد الأساس فهو الذي يعنى بدراسة الظواهر الإجرامية وتحليلها وتشخيصها وحصر العوامل والأسباب التي أدت إلى وجودها أو تفاقمها، ومن ثمة توفير المعلومات والبيانات والحقائق التي يتم على بنائها تحديد الاحتياجات التدريبية[34]، فالبحث العلمي يساعد عند تدريب رجال الأمن على التفكير السليم في حل المشاكل والمعوقات التي تقابلهم في حياتهم العملية، وتنمية القدرات الإبداعية في القدرة على التحليل.[35]

وعليه، فإن البحث العلمي يعتبر حجر الزاوية في تطوير برامج التدريب، بحيث تبذل الأجهزة الأمنية في مختلف بلدان العالم جهودا كبيرة في الإنتفاع وإستغلال أساليب البحث العلمي في جميع المراحل الإجرائية للتدريب خاصة أثناء عملية تحديد الاحتياجات التدريبية وجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بتلك الاحتياجات فضلا عن الإستفادة منها في تصميم البرامج التدريبية وتنفيذها، كما يمكن إستخدامها في متابعة البرامج وتقييم نهايتها.

وأمام هذا الوضع، يرى البعض بأن المعاهد والمراكز المتخصصة تلعب دورا هاما وبارزا في توفير المعرفة في مجال الجريمة، من خلال تحديد حجمها واتجاهاتها، والعمل على توفير المعلومات والإحصائية الدقيقة التي على بنائها يتم تحديد الاحتياجات المتطلبات التدريبية.[36]

هذا والجدير بالملاحظة، أن مواكبة لأحدث الأساليب وبفعل التقدم العلمي والتقني وكسبا لوقت تتجه بعض الدول الى اعتماد أساليب ونظم حديثة في عملية التدريب وهو ما يعرف اليوم بنظام التدريب عن بعد الذي يقصد به:" ذلك النوع أو النظام من التعليم الذي يقدم فرصا تعليمية وتدريبية إلى المتدرب دون إشراف مباشر من المدرب ودون الالتزام بوقت محدد ومكان محدد، اعتمادا على وسائط تقنية عديدة ."

ومن ثمة فإن أهمية التدريب عن بعد تكمن في استطاعة المتدرب أيا كان موقع عمله أن يلتحق بدورة أي برنامج تدريبي أو مؤتمر أو ندوة علمية أمنية في أي منطقة دون الحاجة للتنقل.[37]

ونخلص إلى القول، أن التدريب ما هو إلا نتيجة حتمية للمتغيرات التي تفرضها ظروف البيئة الداخلية والخارجية، فقد تزايدت حدة التحديات الأمنية مع تزايد حدة الجريمة المنظمة والتوترات الأمنية.

4. خاتمة:

إن تحليلنا لدور التدريب كآلية لمكافحة الجريمة بصفة عامة وإدراجها ضمن الأهداف التي يسعى التدريب للوقاية منها ومكافحتها ما هو إلا دليل على حرص الدول على مواكبة التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم.

ولقد أسفرت هذه الدراسة عن بعد الملاحظات يمكن تلخيصها في الآتي:

1- أن للتدريب بنوعية الامني والقضائي دور إيجابي وفعال من حيث تأصيل وتقوية أطر التعاون الدولي لمكافحة الجرائم، وذلك من خلال تبادل الخبرات والتجارب في إطار تحقيق الأهداف التي تسعى للتحقيقها، الأمر الذي يستدعي تفاعل الدول مع بعضها البعض حتى تؤدي الجهود المبذولة في مجال التدريب نتائجها في مكافحة الجريمة.

2- بالرغم من الدور الإيجابي الذي يلعبه التدريب في مكافحة الجريمة، إلا أنه ثمة ما يصعب من هذه المأمورية، وذلك من خلال وجود عراقيل وصعوبات تحد من فعالية تحقيق الأهداف التي يسعى إليها.

3- أن تدريب الكوادر البشرية القائمة على إنفاذ القانون ليست بذات المستوى في جميع الدول، وإنما يختلف من دولة لأخرى بحسب تقدم الدولة ورقيها، وما يؤكد صحة هذا الكلام اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي دعت وبصراحة النص إلى ضرورة وجود تعاون بين الدول في مجال التدريب ونقل الخبرات فيما بينها.

لذلك نوصى في الأخير، بضرورة فتح المجال أمام الدول للتعاون مع بعضها البعض في مجال التدريب وتجاور مفاهيم السيادة الوطنية دون التنازل عليها كليا، خاصة وأننا أمام مجرمين دوليين ومحترفين ومتخصصين، وكذلك مواكبة للتطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم.

كذلك يجب غرس وتطوير الثقافة التدريبية وسط رجال القانون والأمن، وربطها بالثقافة القانونية والشرطية التقليدية يكفل للأجهزة الأمنية ولسلطات التحقيق النجاح الباهر في مواجهة الجريمة المنظمة.

5. الهوامش:

[1]–علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، الطبعة الأولى، دراسة للإستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات، ايتراك، القاهرة، 2000، ص 45.

[2]–محمد السيد عرفة، تدريب رجال العدالة وأثره في تحقيق العدالة، الطبعة الثانية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2006، ص 609.

[3]– محمد أسعد عالم، التخطيط لمكافحة الجريمة والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1994، ص 112.

[4]– عبدالله بن عبد العزيز اليوسف، أساليب تطوير المناهج التدريبية لمواجهة الجرائم المستحدثة، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2004، ص 13.

[5]– بن تقات نور الدين، الجريمة المنظمة وحقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية 2011–2012، ص 95.

[6]–قير بداوي، التكنولوجية والجريمة المستحدثة، مجلة الدرك الوطني، الجزائر، العدد الواحد والعشرون، سنة 21 مارس 2010 ، ص 33.

[7]– قير بداوي، المرجع السابق، ص 33 .

[8]– عبد الكريم الردايدة، الجرائم المستحدثة وإستراتيجية مواجهتها، الطبعة الأولى، دار الحامد والأكاديميون، الأردن، 2013، ص 133.

[9]- عامر خضير الكبيسي، التدريب الأمني العربي واقعة وأفاق تطويره، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2007، ص ص 19 – 20.

[10]- عبد الرحمن ابراهيم الشاعر، إعداد البرامج التدريبية، التدريب الفعال، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، 2005، ص69

[11]- عبد الكريم الردايدة، المرجع السابق، ص 135.

[12]-محمد الأمين البشيرى، التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة، الطبعة الأولى، دار الحامد والأكاديميون، الأردن، 2014، ص 163.

[13]-المادة 29 الفقرة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية 2000م.

[14]-عبد الله عبد العزيز اليوسف ، المرجع السابق، ص 119.

[15]-محمد الأمين البشيرى، المرجع السابق، 163.

[16]- عبد الكريم الردايدة، المرجع السابق، ص134.

[17]- محمد محمود درويش، المرجع السابق، ص 46.

[18]- موسى مسعود ارحومة، الاشكاليات الاجرائية التي تثيرها الجريمة المعلوماتية عبر الوطنية، المؤتمر المغاربي الاول حول المعلوماتية والقانون، المنعقد في 2009/10/29/28 طرابلس، ص5.

[19]- محمد بن سليمان الوهيد، ماهية الجريمة المنظمة، الطبعة الأولى، دار الحامد والاكاديميون، الاردن، 2014، ص 41 .

[20]- محمد محمود درويش، المرجع السابق، ص 115.

[21]- مختار شبلي، الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 348.

[22]- تزروتي كمال، التعاون الدولي الإجرائي فى مجال مكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات، الطبعة الأولى، دار الحامد والأكاديميون الاردن، 2014، ص ص 95- 96.

[23]- محمد السيد عرفة، المرجع السابق، ص 606.

[24]- محمد أسعد عالم، المرجع السابق، ص 119.

[25]- محمد أسعد عالم، المرجع السابق، ص 121 .

[26]- ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، التنبؤ الأمني في عصر العولمة، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، دار الحامد والاكاديميون، الاردن، 2014، ص 250.

[27]- قير بداوي ، المرجع السابق، ص 20

[28]-تحسين أحمد الطواونة، الالتزام بتطبيق مراحل التدريب وأثره في مجالات أداء العاملين، المجلة العربية للدارسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 26، العدد 51، السنة 26، ص 253.

[29]– محمد سرير، الجريمة المنظمة وسبل مكافحتها، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، سنة الجامعية 2002– 2003، ص 116.

[30]– أحمد ابراهيم مصطفي سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة التجريم وسبل المواجهة، دار الطلائع، القاهرة، 2006، ص 301.

[31]– علاء الدين شحاتة، المرجع السابق، ص 53.

[32]–عبد الله عبد العزيز اليوسف، المرجع السابق، ص 95.

[33]– أمير فرج يوسف، الجريمة المنظمة وعلاقتها بالإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2015 ، ص 89.

[34]– عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، المرجع السابق، ص 88.

[35]– فايز الزغبي، البحث العلمي ودوره في الحد من الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2001، ص 49.

[36]– علي بن فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2000، ص 254.

[37]– محمد محمود درويش، الجرائم المستحدثة والبحث العلمي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص 108.